

مشروع بيان السيد/ سامح حسن شكري
وزير خارجية جمهورية مصر العربية
أمام اجتماع مراسم تسليم رئاسة مجموعة الـ 77
نيويورك، 15 يناير 2019

فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين،
معالي السيدة ماريا اسبينوزا، رئيسة الجمعية العامة،
معالي السيد أنطونيو جوتيريش، سكرتير عام الأمم المتحدة،
السيدات والسادة السفراء،

يسعدني بالنيابة عن شعب وحكومة مصر أن أشارك في هذه المناسبة الهامة لتسليم رئاسة مجموعة الـ 77 لعام 2019 إلى دولة فلسطين الشقيقة وإيكم فخامة الرئيس محمود عباس، وكلنا ثقة في قدراتكم وقدرات وفد فلسطين على الإضطلاع بمهمة رئاسة المجموعة بنجاح كامل، وكذا في حكمتكم في تمثيل وتعزيز مصالح المجموعة ومختلف أعضائها بكفاءة وتوازن، كما نعول على جهودكم في قيادة المجموعة نحو دعم أهداف ومقاصد الأمم المتحدة باعتبارها المجموعة الأكبر داخل المنظمة.

اسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقديري للسيدة ماريا اسبينوزا رئيسة الجمعية العامة، والتي تشرفنا بتسلم رئاسة المجموعة منها في العام الماضي، فتقديرنا لجهودها ونشاطها في رئاسة الجمعية العامة يتسق تماماً وما عبرنا عنه العام الماضي من تقدير لجهودها وجمهورية الإكوادور خلال رئاستها للمجموعة في دعم الأولويات التنموية داخل الأمم المتحدة. كما أتوجه بالشكر إلى السيد أنطونيو جوتيريش سكرتير عام الأمم

المتحدة على نشاطه خلال العام المنصرم دعماً للأمم المتحدة، وخاصة الجهد الذي اضطلع به في تقديم مقترحاته لإصلاح المنظمة، وهو الجهد الذي جاء متسقاً مع جهود المجموعة لجعل الأمم المتحدة أكثر قدرة ودعماً لمصالح الدول الأعضاء في عالم يموج بالتغيرات بوتيرة لم نعهدها من قبل.

السيدات والسادة،

تولت مصر الرئاسة بداية العام الماضي وللمرة الثالثة منذ نشأة المجموعة إيماناً منها بقيم المجموعة وأهدافها، ومساهمة في الاضطلاع بمسئوليتنا تجاهها، وجاءت رئاستنا كلبنة إضافية لتراكم الجهود والإنجازات التي حققتها مختلف الرئاسات على مر السنوات بل عبر العقود. وقد قامت مصر على مدار العام الماضي بالحفاظ على أمانة تمثيل مصالح المجموعة والدول الأعضاء، فضلاً عن الدفع قدماً بأهدافها وما نصبو إليه من قيم الإنصاف والعدالة في النظام الدولي والأمم المتحدة بوصفها الأداة الرئيسية للنظام متعدد الأطراف. وتمكنت مصر من الإضطلاع بهذه المهمة بفضل جهد وتعاون كافة الدول الأعضاء بالمجموعة، وتقاسم العبء الذي جرى عليه العرف فيما بيننا، والتآزر داخل صفوفنا. وما نحن اليوم نقوم بتسليم الأمانة إلى دولة شقيقة، هي دولة فلسطين، لتواصل حمل الرسالة والحفاظ على المصالح العليا للمجموعة.

في هذا السياق يسعدني أن أشارككم من واقع متابعتنا كرئيس للمجموعة بعض اللحظات الرئيسية لما اضطلعت به مجموعة الـ 77 خلال العام الماضي والأولويات التي قمنا بتناولها على مدار العام، وقد كان عاماً مليئاً بالأحداث والإنجازات مثلما كان مثقلاً بالتحديات والأعباء. ويسعدني في هذا الصدد أن أتقدم إليكم بتقرير الرئيس - الذي تجدونه أمامكم - حول أنشطة المجموعة خلال عام 2018، والذي يعكس بدوره ثراء جهود التنسيق التي اضطلعنا بها في مختلف مجالات عمل الأمم المتحدة، وما يعكسه ذلك من التزامنا ومسئوليتنا تجاه منظومة الأمم المتحدة.

بدايةً، يعكس الإعلان الوزاري لمجموعة الـ 77 والصين الصادر في سبتمبر 2018 تنوع القضايا والتحديات التي تواجه الدول النامية، وما تمثله الطبيعة المعقدة للنظام العالمي الذي نعيش فيه من عبء إضافي على عاتقنا، ومما لا شك فيه أن التحدي الأكبر الذي نواجهه هو القضاء على الفقر بكافة أشكاله وأبعاده، حيث يظل العائق الرئيسي أمام تحقيق طموحات شعوبنا، وما زال يمثل السبب الرئيسي لمعظم التحديات التي يواجهها العالم اليوم. ومن هنا، يجب أن يظل القضاء على الفقر جوهر أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

السادة الحضور،

لقد كان عام 2018 عاماً فارقاً في جهود إصلاح الأمم المتحدة في شتى المجالات، وبينما يُمثل تطور العمل داخل المنظمة حقيقة دائمة من أجل جعل الأمم المتحدة أكثر قدرة على مسايرة الأحداث العالمية، إلا أن وتيرة الإصلاح والمقترحات المقدمة خلال العام الماضي كانت استثنائية، وقد اضطلعت مجموعة الـ 77 خلاله بدور قيادي في توجيه دفة الإصلاح نحو تحقيق الفعالية المرجوة لمنظومة الأمم المتحدة سواء في دعم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، أو إصلاح منظومتي الإدارة والسلام والأمن.

ففيما يتعلق بإصلاح المنظومة التنموية، وهو الجهد الذي يأتي في أعقاب اعتماد سلسلة من الوثائق وبرامج العمل الهامة في مجال التنمية خلال السنوات الثلاث السابقة وأبرزها أجندة التنمية المستدامة 2030، فكان للمجموعة نشاط ملحوظ في تقديم رؤية واضحة قامت بالبناء على المقترحات القيمة التي تقدم بها السكرتير العام وفريقه، وقد كان الركن الأساسي في رؤية مجموعة الـ 77 هو الملكية الوطنية لأولويات التنمية وتحديد ما يمكن أن تقدمه المنظومة الأممية من دعم وفقاً لتلك الأولويات الوطنية، وليس نزولاً على رغبات وأولويات الجهات المانحة، والنأي بقضايا التنمية عن الخلط مع الدوافع السياسية أو الأمنية، وكذلك الاستفادة من الخبرات العريضة التي تتيحها مختلف أجهزة المنظومة الأممية وبرامجها في شتى مجالات التنمية.

كما اضطلعت المجموعة كذلك بدور محوري في الدفع قدماً بإصلاح منظومتي الإدارة والسلم والأمن بالسكرتارية، حيث دفعت المجموعة بإصلاح منظومة الإدارة من خلال تطبيق اللامركزية لتمكين المنظمة من الوفاء بالتزاماتها على نحو أكثر فعالية خاصة في الميدان، وكذا تعزيز الشفافية وآليات المساءلة بما يتيح للدول الأعضاء متابعة ما تقوم به السكرتارية على الأرض بشكل أفضل، بالإضافة إلى معالجة أوجه الخلل القائمة في مجال الموارد البشرية خاصة فيما يتعلق بتفعيل مبدئي "التوزيع الجغرافي المتوازن" و"المساواة بين الجنسين" في تشكيل السكرتارية. وفيما يتعلق بمنظومة السلم والأمن، فقد ساندت المجموعة التوجه الخاص بتبني مقاربة شاملة في هذا المجال تحقق التنسيق والتناغم المأمول بين إدارات السكرتارية المعنية وتعزز قدرة المنظمة على التعامل مع التحديات الخاصة بالسلم والأمن خاصة من خلال تطوير الدبلوماسية الوقائية والتعامل مع جذور النزاعات ودعم التعاون مع المنظمات الإقليمية.

السيدات والسادة،

اتصلاً بما حققته الأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية مع اعتماد أجندة التنمية المستدامة 2030، وأجندة عمل أديس أبابا حول تمويل التنمية، واتفاق باريس حول تغير المناخ، فضلاً عن برامج العمل الأخرى في المجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، فشمّل عمل المجموعة في العام الماضي متابعة تنفيذ الالتزامات الصادرة عن تلك الوثائق الهامة، وقمنا من خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى ومنتدى مراجعة تمويل التنمية ومخرجاتهما، فضلاً عن لجان الجمعية العامة، خاصة اللجنة الثانية بصفتها الممثلة لإرادة الجمعية العامة في مختلف القضايا المالية والاقتصادية، بالتركيز على أولوية القضاء على الفقر بالإضافة إلى قضايا تشغيل الشباب والقدرات الإنتاجية التي حددناها ضمن أولويات العمل في مستهل العام، وأعدنا في هذا الصدد أوراقاً تفاوضية طرحتها فيها رؤيتنا وأولوياتنا، ونجحنا بعد جهد دؤوب في تضمينها ضمن المخرجات خلال العام، وذلك رغم الصعوبة المتزايدة في التوصل إلى التوافق حول هذه القضايا في الفترة الأخيرة، وما نرصده

من تراجع بعض الدول المانحة في الشمال عن التزاماتها الدولية، ومحاولة الانتقاص بصفة خاصة من مسئولية المجتمع الدولي في دعم جهود تمويل التنمية.

كما بذلنا جهوداً كبيرة خلال العام الماضي اتصالاً بقضية تغير المناخ وما تمثله من تحد يواجهه الدول النامية في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، حيث قامت مصر بصفتها رئيس المجموعة بالتفاوض باسم الدول النامية خلال مؤتمر الدول الأطراف الرابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ ونبذل مساعينا من أجل دفع الجهود الدولية لتنفيذ وتشغيل كافة بنود اتفاقية باريس لتغير المناخ، خاصة تلك المتصلة بحشد موارد التمويل اللازمة لدعم جهود الدول النامية في مواجهة تحديات تغير المناخ، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا. كما أنه هنا إلى انعقاد مؤتمر الدول الأطراف الرابع عشر لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في مدينة شرم الشيخ في شهر نوفمبر الماضي ونجاح المجموعة في تضمين أولوياتنا ضمن مخرجات المؤتمر من أجل دفع جهود تنفيذ أجندة التنمية المستدامة.

ومع ما يشترك فيه أعضاء مجموعة الـ77 من مواقف واضحة وموحدة بشأن الأولويات التنموية، فتشهد المجموعة كذلك تنوعاً في احتياجات الدول النامية التي تشهد أوضاعاً خاصة، سواء الدول الأفريقية، أو الدول الأقل نمواً، أو النامية الحبيسة، أو النامية الجزرية الصغيرة، أو المتوسطة الدخل، أو تلك القابعة تحت الاحتلال، ومن أجل دعم الوفاء بهذه الاحتياجات، قامت المجموعة على مدار العام الماضي بقيادة جهود الأمم المتحدة في إصدار القرارات اللازمة تلبية لها ومتابعة تنفيذ الولايات الصادرة بشأنها، وفي حين نجحنا إلى حد بعيد في صيانة التوافق الأممي حول تلك القضايا الهامة، فيجب أن نهني أنفسنا كذلك على الحفاظ على وحدتنا كمجموعة كبيرة تضم 134 دولة ذات قدرات متفاوتة، مع الإبقاء على صلابة الموقف حول الأولويات المشتركة رغم محاولة البعض للنيل من وحدة المجموعة.

ولعل قضية التعاون جنوب-جنوب، وجهود المجموعة للتحضير للاجتماع الثاني رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التعاون جنوب-جنوب المقرر أن تستضيفه بوينس آيرس

في شهر مارس المقبل لخير دليل على قدرة المجموعة في ترتيب أولوياتها والتآزر فيما بين الدول الأعضاء، حيث أكدت المجموعة في طور التحضير لهذا المؤتمر الهام على ثبات المبادئ التي يقوم عليها التعاون جنوب-جنوب، بوصفه تعبيراً عن التضامن فيما بين الدول النامية.

السادة الحضور،

كانت الرئاسة المصرية حددت في بداية العام الماضي ضمن القضايا ذات الأولوية، قضية التكنولوجيا البازغة وأثارها بعيدة المدى على مصالح الدول النامية، كما تناول النقاش الموضوعي خلال الاجتماع الوزاري للمجموعة في شهر سبتمبر الماضي، كيف أن التحولات التقنية المتسارعة الوتيرة التي نشهدها في عالم اليوم، وتأثيرها على مختلف مناح الحياة، أصبحت تمثل منعطفاً بنيوياً ستكون لتبعاته حتماً آثار ستغير من نمط العيش في مختلف الدول، ومن ضمن أهم أوجه هذه التحولات تأثيرها على سوق العمل سواء على النحو الإيجابي أو السلبي، كما يجب أن نتذكر أن النفاذ لتلك التقنيات - التي أضحت أساسية - ليس متساوياً، وهو ما يطرح مسألة الفجوة التكنولوجية فيما بين الشمال والجنوب من جهة وداخل الدولة الواحدة من جهة أخرى. وقد قمنا على مدار العام بعقد جلسات إحاطة مع عدة منظمات أممية ومراكز للأبحاث متخصصة في تلك القضايا لرفع الوعي حولها ضمن صفوف المجموعة وبعثاتنا في نيويورك بهدف التعامل بشكل أكثر عمقاً مع هذه القضايا.

تضمنت أولوياتنا كذلك خلال العام الماضي التناول الجاد لمسألة التمكين الاقتصادي للمرأة، وهي القضية التي تقع في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وقد نظمت الرئاسة المصرية في هذا الصدد اجتماعين رفيعي المستوى بمشاركة وزارية على هامش أعمال لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي تناولت قضية الشمول المالي للمرأة بوصفه من ضمن أهم آليات التمكين، وقد تبادل كبار المسؤولين من العواصم الخبرات، مما سمح بخلق مساحة مشتركة من الفهم المتبادل للتحديات التي تواجهنا وطرح لبعض الحلول التي تتناسب مع ظروف الدول النامية.

السيدات والسادة السفراء،

عندما أقبلت مصر على تحمل مسئولية تولي رئاسة مجموعة الـ 77 كنا نقوم بذلك ونحن واثقون من دعمكم لنا للاضطلاع بهذه المهمة بأحسن ما تسمح به قدراتنا، ولكن يجب علينا أن نعترف أنه لولا الدعم الذي قدمته كل الدول الأعضاء، وكذلك من السكرتارية التنفيذية للمجموعة - وأتقدم هنا بالشكر للسيد مراد أحمية السكرتير التنفيذي للمجموعة وأعضاء السكرتارية - لما استطاع وفد مصر القيام بكل هذه الأعباء التي يتحملها رئيس أكبر مجموعة تفاوضية في النظام الدولي متعدد الأطراف. ولكم كل الشكر والتقدير، والعرفان الواجب. فنجاح الرئاسة هو نجاح للمجموعة، والعكس صحيح.

فخامة الرئيس محمود عباس،

مما لا شك فيه أن العام القادم لن يكون هيناً، بل مليئاً بالتحديات التي نتوقعها والأخرى التي تخبئها لنا الأقدار، ولكن في نفس الوقت لا أشك في أنه عام به فرص عظيمة لرئاستكم ولمجموعتنا من خلفكم وأمام الأمم المتحدة، ونعول عليكم وعلى وفدكم الهام في نيويورك لقيادة جهودنا جميعاً في الدفاع عن مصالح مجموعة الـ 77 داخل الأمم المتحدة، وكلنا ثقة في سعيكم نحو إيجاد الحلول بروح بناء التوافق، فنحن نتقاسم هدفاً مشتركاً سعينا دوماً لتحقيقه، العدالة والإنصاف في النظام الدولي متعدد الأطراف، ونعلم جيداً أنكم ستحافظون عليه، وستظلون تعملون دائماً بروح بناء الجسور، ولكم منا كل الدعم والسند في اضطلاعكم بهذه المهمة النبيلة، وفقكم الله.

شكراً